S U D A N
PERMANENT MISSION TO THE UNITED NATIONS
305 East 47th Street • New York, N.Y. 10017 • Tel: (212) 573-6033 • Fax: (212) 573-6160

بيان القائم بالأعمال بالإنـــابة
السيد السفير/ حسن حامد حسن

أمـــام

الجولة الرابعة من المفاوضات الحكومية الدولية بشأن أجندة التنمية لما بعد العام ٢٠١٥
"وسائل التنفيذ والجلسة المشتركة مع عملية المفاوضات الجارية بشأن تمويل التنمية"

نيويورك : ٢١-٢٤ أبريل ٢٠١٥م

الرجاء المراجعة عند الإلقاء

السيدان الميسران المشتركان ،،،

أرجو أن أتقدم إليكما بالشكر والتقدير على جهودكما، كما نرحب بوجود السيدان الميسران المشتركان لعملية المفاوضات المتعلقة بتمويل التنمية وأتقدم إليهما بالشكر على إحاطتهما هذا الصباح، ويضم السودان صوته إلى بيان جنوب أفريقيا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين والنيجر نيابة عن المجموعة الإفريقية وبيان بنين نيابة عن الدول الأقل نمواً والبحرين نيابة عن المجموعة العربية .

السيدان الميسران المشتركان ،،،

يود السودان أن يتقدم ببعض النقاط بصفته الوطنية على النحو التالي :

١- نؤكد على أهمية النقاش بشأن وسائل التنفيذ (MOIs) وكذلك أهمية الجلسة المشتركة التى جمعت بين عملية المفاوضات المتعلقة بتمويل التنمية، وعملية المفاوضات المتعلقة بأجندة التنمية لما بعد العام ٢٠١٥، إذ أننا نتطلع أن يخرج مؤتمر أديس أبابا بنتائج إيجابية بشأن الموارد اللازمة التى تحتاجها الدول النامية لتحقيق التقدم المنشود، بشأن أهداف التنمية المستدامة وعلى رأسها القضاء على الفقر والجوع وتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة بناءاً على مبدأ المسئوليات المشتركة لكن المتمايزه (CBDR) . وقد تضمن تقرير فريق العمل مفتوح العضوية الأهداف والغايات الطموحه التى تم التوافق عليها، ولابد أن نشير هنا إلى أهمية التركيز على الروابط الإيجابية بين العمليتين التفاوضيتين اللتين من شأنهما التسريع من تحقيق هدف القضاء على الفقر بحلول عام ٢٠٣٠، وتحقيق التنمية المستدامة وفقاً لتقرير فريق العمل مفتوح العضوية.

٢- سيكون من الصعب الحصول على وسائل التنفيذ إذا لم تكن هناك بيئة عالمية مُواتية، وسياسات على المستوى الدولى تساعد على تحقيق النمو الإقتصادى والتكامل بين الإقتصاديات على المستوى الوطنى والإقليمي والدولي، وتُعظّم من تبادل المنافع، وتساهم فى وتوفير الموارد المالية وغير المالية، ومن بين ذلك إصلاح مؤسسات التمويل الدولية، والمعالجة العادلة والعاجلة لموضوع الديون الخارجية، ورفع العقوبات الإقتصادية والإجراءات الأحادية، إصلاح نظام التجارة الدولى

وإكمال دورة الدوحة لمفاوضات التجارة العالمية، وتسهيل إجراءات إنضمام الدول النامية وخاصة الدول الأقل نمواً لمنظمة التجارة العالمية (WTO)، وإتاحة الفرصة لوصول منتجات الدول النامية للأسواق.

٣- إحترام الدور المحورى للدول وتعزيز الجهود الوطنية ودعم خطط البلدان فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٤- الإلتزام بتوفير الموارد المالية وغير المالية على المستوى الدولى، والإلتزام بمواصلة تقديم الدعم التنموى الرسمى وزيادته إلى نسبة ١% على الأقل، والوفاء بالإلتزامات الموجهة للدول الأقل نمواً، إضافة إلى تعزيز جهود بناء القدرات، ونقل التكنلوجيا، والإستثمار فى البنيات التحتية، وزيادة الإنتاجية، وتوفير الطاقة، وبناء المؤسسات، ودعم جهود بناء السلام والإستقرار فى البلدان الخارجة من النزاعات. ونحن إذ نؤكد على أهمية توفير الموارد المالية من كافة المصادر، نركز على أهمية التمويل الدولى العام فى تعزيز تحريك الموارد المحلية والدفع بجهود القطاع الخاص.

٥- ربما من الأوفق الإلتزام بتوفير كافة وسائل التنفيذ المالية وغير المالية للأهداف والغايات المضمنة فى تقرير فريق العمل مفتوح العضوية بما فى ذلك الهدف رقم ١٧ وتضمين ذلك فى الوثيقة الختامية لمؤتمر إديس أبابا، حتى يسهل لعملية المفاوضات حول أجندة التنمية المستدامة لما بعد العام ٢٠١٥م مناقشة الجزء المتعلق بوسائل التنفيذ فى الوثيقة الختامية التى سيتم إعتمادها فى قمة سبتمبر.

٦- الشراكة العالمية يجب أن تقوم على مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة والإحترام المتبادل، بهدف تعزيز التعاون الدولى فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة على أن تكون إطاراً عالمياً لايستثنى أحداً ويسهم فى تقليل الفوارق ويؤكد على عالمية الأجندة.

٧- لقد حدد قرار الجمعية العامة (٦٧/٢٩٠) الإطار السياسى رفيع المستوى (HLPF) كآلية للمتابعة والإستعراض لكن سوف يأتى الوقت لمناقشة أطر المتابعة والإستعراض بصورة أكثر تفصيلاً أثناء المفاوضات المحدده فى الشهر القادم.

وشكراً السيد الرئيس،،،